كان يتوضأ ثم يشك هل احدث ام لا وكذلك عكسه وسواء تيقن بالحدث
ويشك هل تطهر ام لا وكذلك لو شك في السابق منهما مع تيقن الطهارة والشك
في الحدث وعكسه او تيقنهما معا او الشك فيهما فالصور ست والشك في
الاصطلاح التردد المستوي طرفاه واذا لم يترجح احتمال الحدث ومع مرجوحيته
ورجحان بقاء الطهارة لا يجب الوضوء بل يستحب لانه لا عبرة بالوهم ولا بالتجويز
العقلي واعلم ان ظاهر اطلاق المصنف ان الشك في الحدث ينقض الوضوء مطلقا
سواء كان مستنكحا ام لا وهو ظاهر الرسالة وليس كذلك بل هو مقيد بغير المستنكح
والمستنكح هو الذي يشك في اليوم مرة فاكثر وظاهر كلام ابن عمر انه لا تباينه في
الوضوء بمفرده وفي الصلاة بمفردها فلا يضر تباينه في الوضوء لتباينه في الصلاة وظاهره
ايضا انه يتكرر لتباينه في الوضوء وان اختلف محل تباينه فيه منه فاذا كان يتباينه مرة في
نيته ومرة في الدلك ومرة في مسح راسه فان ذلك بمنزلة تكرره في شيء واحد منه
وكذلك مثله يقال في الصلاة ثم ان ما قاله العوفي النقض بالشك هو المشهور
واختاره عبد الملك عدم النقض به لمن شك هل طلق ام لا فانه لا يؤمر بالطلاق
وجرت عادة الطلبة بايراد هذه المسئلة عن مسئلة الشك في الحدث ويفرقون
بينهما بعظم المشقة الناشئة عن الطلاق لو امر به وبانه لو توضأ والذي
اختاره القرافي من الفرق احسن لانه جعل الشك في الحدث من الشك في الشرط
والشك في الشرط يؤدي الى الشك في المشروط والصلاة مرتبة في الذمة فلا
يبرأ منها الا بيقين واما الشك في الطلاق هو شك في المانع والشك في المانع
لا يؤثر ونحوه للوافتربي شبهه قالوا عن الاستنكاح محنة وبلية ودواء
ذلك الالهاء عنه والالهاء اذا قال له صليت ثلاثا او اربعا فيقول لدا رعاة
واذا قال له صليت او ما صليت فيقول له صليت واذا قال له توضأت او ما
توضأت فيقول له توضأت فاذا رد عليه بهذه الاشياء فانه ينتفي عنه وقال
سيدي محمد زروق الوسوسة بدعة اصلها جهل بالسنة او خبال بالعقل
ونقل عن مشايخ الصوفية انها لا تقتضي الا صدقا لانها تحدث من التحفظ في الدين
ولا تدوم الا على جاهل او ملبوس به والشد من ابتداع الشيطان وقال بعض العلما